

المملكة المغربية



كلمة السيد وزير العدل

الأستاذ محمد الطيب الناصري

أمام الجزء الرفيع المستوى من الدورة 13

لمجلس حقوق الإنسان

جنيف، 2 مارس 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس حقوق الانسان

السيدة المفوضة السامية لحقوق الانسان

أصحاب السعادة والمعالي

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في مستهل هذه الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، أن أتوجه بالخطاب إلى جمعكم الكريم لكي أجدد باسم المملكة المغربية التزامها التام والمسؤول بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وهي دورة تتعقد في وقت يجري فيه الاستعداد لتقييم أداء هذا المجلس الموقر خمس سنوات بعد تأسيسه، والتفكير في التوجهات التي يجب أن تحكم مسلسل إعادة النظر في نظامه ومهامه خلال السنة المقبلة.

وهي مناسبة لاستعراض أهم المنجزات، وإبراز حركية أوراش الإصلاح التي فتحتها بلادنا، لاسيما على مستوى النظام القانوني، وعلى الصعيد المؤسسي، وفي مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، في إطار مقاربة شمولية تدرجية لبناء دولة الحق والقانون، وذلك في تناسق وانسجام مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان واحترام القيم الجوهرية للمملكة.

وباعتماده لهذه الإصلاحات، يؤكد المغرب اختياراته الاستراتيجية التي لا رجعة فيها بخصوص تعزيز الديمقراطية واحترام قيم حقوق الإنسان على مجموع ترابه الوطني، مع رفضه التام لأي توظيف لهذه الحقوق، من قبل الأفراد أو الدول، لأغراض سياسية محضة تستهدف المس بسيادة الدول ووحدتها الترابية.

وفي هذا الصدد، يعتز المغرب بأن يذكر أنه كان وراء تقديم، بشراكة مع النرويج، مشروع قرار حول المدافعين عن حقوق الإنسان، اعتمده لجنة حقوق الإنسان يوم 26 أبريل 2000، وهو قرار يكرس أهمية المرجعية التوافقية للإعلان العالمي

المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا.

وإذ يؤكد المغرب على نبل قيم حقوق الإنسان والدور الإيجابي للمدافعين الحقيقيين عنها والناشطين في مجالها، فإنه يشجب أي استغلال لحقوق الإنسان لأهداف سياسية أو لأجندة خفية لأطراف أخرى.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تشمل التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان عدة ميادين، منها تطوير النصوص التشريعية والتنظيمية، وإحداث المؤسسات، والآليات اللازمة لمراقبة سيرها، والحرص على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعنا.

وقد كانت هذه التجربة، ثمرة جهود متواصلة، وجهتها القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وساهمت في تفعيلها القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، ودعمتها منظمات المجتمع المدني، وشاركت في إنجاحها كل الفعاليات الوطنية داخل المغرب وخارجه، فكانت ورشا إصلاحيا يكتسي طابعا مهيكلًا، يتميز بالعمق والاستمرارية.

إن من بين الإصلاحات الهامة المؤسسة التي أعلن جلالته الملك عن انطلاقها، والتي تترجم تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، يوجد ورشا إصلاح القضاء والجهوية.

ففيما يهم الورش الأول، خصص صاحب الجلالة خطابا بتاريخ 20 غشت 2009 لوضع تصور يؤسس لإصلاح عميق وشامل للقضاء. ويعد هذا الإصلاح، الذي تم الشروع فيه، ثمرة استشارات موسعة، ساهم فيها الفاعلون الأساسيون في الحقلين الحقوقي والقضائي.

وهو إصلاح يهدف إلى تدعيم ضمانات استقلال القضاء، وتحديث إطاره التشريعي، وتأهيل هيكله وموارده البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ قواعد تخليق القضاء.

أما الورش الثاني للإصلاح، فيتمثل في إحداث اللجنة الاستشارية للجهوية بتاريخ 3 يناير 2010، التي ستقدم اقتراحاتها لإقرار جهوية متقدمة وموسعة، حيث أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه المؤسس لهذه اللجنة، أن هذه الجهوية لن تكون مجرد إجراء تقني أو إداري، بل عماد الصرح المؤسسي للدولة المغربية، في نطاق حكمة ترابية ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل.

ويظل في صلب الأهداف الأساسية لهذا الإصلاح جعل الأقاليم الجنوبية للمملكة في صدارة هذه الجهوية. حيث تبقى مبادرة المغرب المتعلقة بنظام حكم ذاتي موسع للصحراء المغربية مطروحة للتفاوض الجاد، أشادت المجموعة الدولية بجديتها ومصداقيتها، باعتبارها مقترحا مطابقا للشرعية الدولية وفي معايير تطبيق تقرير المصير في مفهومه المعاصر. هذا المقترح يهدف إلى إيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية على أساس التحلي بالواقعية وروح التوافق، مما سيفتح المجال لدعم بناء اتحاد مغرب عربي قوي، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية والاندماج الاقتصادي للمنطقة.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة؛

بالإضافة إلى هذه الإصلاحات المهيكلة، فإن موضوع تخليق الحياة العامة، ومحاربة الرشوة بجميع أشكالها، يعتبران من أولويات السياسة الوطنية والمؤسسات العمومية، وذلك وعيا من المغرب بمخاطر آفة الرشوة وانعكاساتها السلبية على فعالية الإصلاحات الجارية والأهداف المرسومة لها. وفي هذا السياق، فإن المغرب سيحتضن سنة 2011 الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بمحاربة الرشوة، إعرابا منه عن الاهتمام الذي يوليه لهذا الميدان.

وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتعزز تجسيد نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أرض الواقع، باعتبارها إطارا عمليا لتفعيل عدد من الحقوق لفائدة الساكنة الأكثر هشاشة. كما تساهم الوكالات الجهوية للتنمية بالجنوب والشمال والشرق، بفعالية في إنفاذ هذه الحقوق.

وعلى صعيد آخر، تم تعزيز برنامج التغطية الصحية بتمديد سلة خدمات التأمين الإجباري عن المرض لتشمل أجراء القطاع الخاص. من جهة أخرى تم إطلاق قناة تلفزيونية ناطقة باللغة الأمازيغية ستساهم في إثراء المشهد السمعي البصري، بما يعكس التنوع الثقافي بالمغرب.

وفي نفس الاتجاه، تولى المملكة المغربية أهمية خاصة لحماية البيئة، من خلال ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، سيتم اعتماده قريبا.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة؛

يتابع المغرب، في إطار أعمال التزاماته، جهوده الحثيثة لملاءمة تشريعه مع المواثيق الدولية. وفي هذا الصدد يتضمن برنامج العمل الحكومي إصلاح عدة نصوص تشريعية، من بينها المشاريع المتعلقة بالقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية؛ يضاف إلى ذلك أن بلادنا، التي اعتمدت سنة 2009 قانونا لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، قد أطلقت مؤخرا نقاشا وطنيا حول مستقبل القطاع السمعي البصري، الذي يعرف مشهده نموا وتحريرا مضطربين، يقر الجميع بأهميتهما.

وبالإضافة إلى التقدم الهام في مجال تقوية وتدعيم حقوق المرأة والطفل، يحظى أعمال قانون الأسرة بمتابعة مستمرة من طرف الحكومة، التي تولي اهتماما خاصا ومتزايدا للمساعدة الاجتماعية، التي بدأ أعمال تجربتها النموذجية سنتي 2008 و2009، والتي يجري تقييمها باستمرار لتطويرها وإنجاحها.

أما فيما يرجع للتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، فإننا نوجد اليوم في مرحلة متقدمة من أعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، حيث تم في دجنبر

2009 نشر تقرير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، حول متابعة إنفاذ هذه التوصيات، يتضمن رسدا لنتائج الجهود التي بذلت في هذا الإطار، خاصة على مستوى جبر الضرر الفردي والجماعي، ورد الاعتبار، والتغطية الصحية، وحفظ الذاكرة، وعلى مستوى مسار الإصلاح القانوني والمؤسسي، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ووضع خطة وطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفق مقاربة تشاركية، طبقا لتوصية مؤتمر فيينا لسنة 1993.

وعلى مستوى التكوين على حقوق الإنسان، نفذ المغرب برنامجا للتعريف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتكوين عليها، استفادت منه عدة مجموعات من القضاة وعدد من المكلفين بتنفيذ القانون.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة؛

إن المملكة المغربية، التي تربطها علاقات وطيدة بأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، خاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لتجدد التأكيد على إرادتها لتطوير هذا التعاون نحو الأفضل. وهو السياق الذي تندرج فيه العديد من الأنشطة الدولية المنظمة بشراكة بين المملكة المغربية وآليات الأمم المتحدة.

وهكذا، فإن بلادنا ستستقبل قريبا الاجتماع الثالث للتفكير حول تعزيز قدرات مجلس حقوق الإنسان، والندوة الجهوية الإفريقية حول الكراهية العنصرية وحرية التعبير.

فضلا عن ذلك، فإن المغرب، الذي كان إلى جانب سويسرا، وراء مبادرة تقديم التوصية المتعلقة باعتماد إعلان للأمم المتحدة حول التربية والتكوين على حقوق الإنسان، قد احتضن، في شهر يوليوز 2009 بمراكش، ندوة حول هذا الموضوع. وإنه بهذه المناسبة ليشكر اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان على المستوى الرفيع الذي ميز عملها لصياغة المشروع الأولي لهذا الإعلان، والذي سيقدم قريبا أمام مجلسكم الموقر.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، التي اقترحتها المغرب على جامعة الدول العربية، و تمت صياغتها في دجنبر 2009 بالرباط، وجرى اعتمادها في يناير 2010 من طرف الجامعة.

وعلى مستوى آخر، فإن التعاون مع مجموعة العمل حول الاختفاء القسري يتسم كذلك بالإيجابية؛ وهنا نشير إلى الزيارة التي قامت بها مجموعة العمل هذه في يونيو 2009 إلى المغرب، حيث عقدت دورتها 88، وكانت فرصة للاطلاع على ما تبذله السلطات المغربية من جهود في هذا المجال، حيث عبرت المجموعة في تقريرها عن ارتياحها لعدد الحالات التي تم توضيحها من طرف حكومة المملكة المغربية، وأكدت على أن ما بذل من جهود لهذه الغاية يمكن أن يكون مثالا يحتذى به من طرف دول أخرى.

وإن المملكة المغربية، الحريصة على التعاون مع مختلف الآليات الدولية لحقوق الإنسان، تؤكد على استعدادها لاستقبال السيدة الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، وتعلن عن دعوتها لها لزيارة بلادنا في إطار مهمتها المرتبطة بأحد أهم الحقوق الاقتصادية.

أما فيما يرجع للاستعراض الدوري الشامل، فإن المغرب، الذي كان له دور ميسر هذه المسطرة الأممية، قد كانت له فرصة استقبال الندوة الفرانكفونية الأولى المتعلقة بهذه الآلية الجديدة في فبراير 2008 بالرباط، حيث خصصت لعرض ومناقشة طريقة سير هذه الآلية، وذلك قبل أيام قليلة من استعراض التقارير الأولى، التي كان من بينها تقرير بلادنا الذي عرض ونوقش في أبريل 2008.

وسيتواصل هذا التعاون باستضافة المملكة المغربية لندوة فرانكفونية، في الشهر المقبل، تخصص لموضوع أعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وتقييم هذه الآلية.

السيد الرئيس؛

**السيدات والسادة؛**

إن المغرب أرض التسامح والانفتاح، يسهر على تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، خاصة على المستوى الإقليمي، حيث احتضن في نوفمبر 2009 المؤتمر السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإفريقيا، وانتخب رئيساً للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ كما نظم دورات تكوينية لفائدة خبراء أفرقة في الوساطة بديوان المظالم (الأمبودسمان).

وفيما يرجع للقضية الفلسطينية، فإن المملكة المغربية، التي يرأس عاھلها لجنة القدس، لتؤكد التزامها بالدفاع عن الحقوق الثابتة للمقدسين، في ظل الممارسات الإسرائيلية والتهويد الممنهج للقدس الشريف؛ كما أنها تعلن مرة أخرى عن تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق، ومواصلة جهودها لإيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية، بما يسهم في دعم السلم في هذا الجزء من العالم وتحقيق رفاه شعوبه.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر عن تضامن المملكة المغربية الكامل مع الشعبين الشيلي والفرنسي إثر المصابين الأليمين الذين ألما بهما، وأقدم تعازي المملكة المغربية الحارة لهما.

شكرا على حسن الاستماع، والسلام عليكم.